Document: EB 2019/126/R.23
Agenda: 7(a)
Date: 30 April 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي
ومدير شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرون بعد المائة
روما، 2–3 مايو/أيار 2019

للاستعراض

موجز تنفيذي

1- ناقشت لجنة مراجعة الحسابات عددا كبيرا من الوثائق، سيعرض معظمها على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة لاستعراضها أو الموافقة عليها.

2- أصدر المراجعون الخارجيون رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظات بشأن **القوائم المالية الموحدة لعام 2018** وبشأن فعالية إطار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. وستقدم القوائم المالية إلى المجلس التنفيذي لإقرارها.

3- وكانت البنود التالية هي الأكثر أهمية:

- **التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2018 واستعراض مدى ملاءمة آليات الإشراف الداخلي.** قدّرت اللجنة زيادة مستوى التفاصيل في التقرير، والتحديث الشفوي بشأن خطة مراجعة الحسابات لعام 2019. وسيتم عرض التقرير، الذي تمت مناقشته بإسهاب في جميع أقسامه، على المجلس التنفيذي للعلم.
- رحّب أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ **خطة عمل الشفافية**.
- تم استعراض **احتياجات السحب لعام 2019** وستقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- **الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.** تم استعراض مقترح الإدارة ودعمه من قبل القائمة ألف. ولم تكن القائمتان باء وجيم بعد في وضع يسمح لهما بالتعبير عن آرائهما النهائية وقت اجتماع لجنة مراجعة الحسابات. وهذا البند بالغ الأهمية بالنسبة لتنفيذ برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيتم تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- **آلية مستدامة ماليا لإطار القدرة على تحمل الديون.** عبّرت القائمة ألف عن تقديرها لعمل الإدارة بشأن هذا البند الهام وعن دعمها لقيام إدارة الصندوق بوضع آلية بديلة لتوفير المزيد من القدرة على التنبؤ في التعويض عن مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون، وخيارات تمويل إطار القدرة على تحمل الديون مقدما ابتداء من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ولم تكن القائمتان باء وجيم مستعدتين بعد لتقاسم آرائهما حول هذا البند. وسيتم تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للاستعراض.
- **نتائج التقييم المستقل للمخاطر التشغيلية والاستراتيجية في الصندوق.** ناقش أعضاء اللجنة التقرير مناقشة مستفيضة، وعبّروا عن آرائهم للإدارة. كما عبروا عن تقديرهم لمحتوى التقرير والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة حتى الآن لتنفيذ التوصيات الرئيسية. وسيتم تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للاستعراض.
- رحّب أعضاء اللجنة بالتحسين الذي طرأ على **لوحة الصندوق.** وسيتم تقديم الوثيقة ذات الصلة إلى المجلس التنفيذي للاستعراض.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات بلفت انتباه المجلس التنفيذي للمسائل التي تمحصت فيها في اجتماعها الثاني والخمسين بعد المائة المنعقد في 15 أبريل/نيسان 2019.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال كما تم عرضه، مع إدراج جلسة مغلقة لمناقشة بعض تقارير مراجعة الحسابات الداخلية.

محاضر الاجتماع الحادي والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

تمت الموافقة على التعديلات المدخلة على محاضر الاجتماع الحادي والخمسين بعد المائة دون أي تغييرات.

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2018 واستعراض مدى ملاءمة آليات الإشراف الداخلي

3- عرض مكتب المراجعة والإشراف التقرير وأوضح أن الشكل الجديد للوثيقة يرتبط بشكل أوثق بمخرجات المكتب بشأن المخاطر الرئيسية. واشتمل التقرير على تحليل للأسباب والاتجاهات الكامنة وراء أنشطة التحقيق في عام 2018، وعلى قسم منفصل عن ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي. وأوضح المكتب أن من بين المجالات التي يجب تعزيز الإشراف فيها باستمرار إدارة البرامج والتوريد للمشروعات؛ ومنع مخاطر التدليس والفساد؛ وتقييم وقياس النتائج التي تحققت من خلال إدخال عدة مبادرات جارية لمعالجة هذه القضايا.

4- وطلب الأعضاء من الإدارة التطرق للمشاغل، وأحاطوا علما بأنه قد تم تعزيز الوعي بمكافحة الفساد من خلال حلقات العمل والدورات المتخصصة في أكاديمية العمليات. وتمت الإشارة إلى أن المكتب قام بتنسيق تنقيح سياسة مكافحة الفساد في الصندوق، وتقدير إدارة الصندوق لمخاطر الامتثال، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تمت الإشارة أيضا إلى أن الإدارة قد حافظت على سجلها في تنفيذ توصيات المراجعة في الوقت المناسب.

5- كما قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا عن بعض بنود خطة مراجعة الحسابات لعام 2019، مسلطا الضوء على التركيز المستمر على نموذج العمل اللامركزي المتطور (من خلال تحليلات البيانات) والهيكلية المالية (من خلال مراجعات عمليات الصرف القائمة على أساس تقييم المخاطر، ومخاطر التدليس المتعلقة بالتدفقات النقدية والأصول، ومعاملات حافظة الاستثمار الداخلية).

6- عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للإبلاغ والمعلومات الأكثر دقة بشأن التحقيقات. وركزت اللجنة على المخاطر وأوجه الضعف في الضوابط المتعلقة بإشراف الصندوق على أنشطة التوريد للبرامج، والتمست المزيد من المعلومات من الإدارة بشأن مدى وطبيعة هذه المخاطر والإجراءات التي يتم اتخاذها. وعبّرت اللجنة عن قلقها بشأن تعرض الصندوق المستمر لمخاطر التدليس والفساد المتعلقة بالتوريد، ولا سيما بسبب أثرها على المخاطر التي تتعلق بالسمعة، وعلى تنفيذ البرامج.

7- وأشار مكتب المراجعة والإشراف والإدارة إلى أنه على الرغم من صعوبة قياس خسائر التدليس كميا في الأنشطة الممولة من الصندوق، ووجود تدابير تخفيف، فإن التعرض لمثل هذه المخاطر كان مرتفعا. لذلك يبقى التخفيف من مخاطر التدليس والفساد في هذا المجال أولوية قصوى بالنسبة للصندوق. ومن أجل المضي قدما في التحسينات، فإن الإدارة ملتزمة بوضع التدابير الجديدة الواردة في سياسة مكافحة الفساد المنقحة موضع التنفيذ، وبتعزيز تدابير كل من خطي الدفاع الأول والثاني. وطلبت اللجنة تحديثات منتظمة من كل من مكتب المراجعة والإشراف والإدارة بشأن التقدم المحرز في تعزيز إطار مكافحة الفساد في الصندوق فيما يتعلق بأنشطة التوريد للبرامج. وتم طلب استجابة خطية من الإدارة بشأن التدابير المتخذة من قبل الصندوق لمعالجة التدليس والمخاطر المتصلة به. وبشكل عام، أشار أعضاء اللجنة إلى الحاجة إلى تكثيف استخدام مكتب المراجعة والإشراف للمراسلات الخطية بشأن التحديثات حول مواضيع محددة، بالنظر إلى أنه لم يكن من الممكن دائما خلال اجتماعات اللجنة إجراء محادثات طويلة حول جميع البنود.

8- واعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة التي ستقدم إلى دورة المجلس التنفيذي للعلم.

برنامج العمل المنقَّح للجنة مراجعة الحسابات لعام 2019

9- تم استعراض برنامج العمل المنقح للجنة مراجعة الحسابات واعتُبر أنه قد تمت الموافقة عليه.

التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ خطة عمل الشفافية

10- قدّم مكتب المراجعة والإشراف هذا البند من جدول الأعمال، موضحا بأن تنفيذ خطة العمل كان جهدا مشتركا بين الشُعب بقيادة شعبة سياسات العمليات ونتائجها. وتمت الإشارة إلى أن مكتب المراجعة والإشراف قد استعرض بشكل مستقل وضع التنفيذ، وأكد أن التقدم المحرز يتماشى مع الإطار الزمني، وأشار إلى أن 16 من أصل 22 مبادرة كانت قد استكملت بحلول تاريخ الإبلاغ.

11- شكر أعضاء اللجنة الإدارة على الإجراءات المتخذة، واستفسروا عن التحديات التي يواجهها الصندوق فيما يتعلق بجدول أعمال الشفافية، وتحسين فرص الوصول إلى تقارير مراجعة حسابات المشروعات.

12- قدمت الإدارة معلومات إضافية والتزمت بتحسين الوصول إلى الوثائق. كما وافقت الإدارة أيضا، بناء على طلب من اللجنة، على عقد إحاطة خاصة حول الوصول إلى المعلومات على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

13- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

التقارير المالية المعيارية

- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2018
- تقرير عن وضع مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
- احتياجات السحب الأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2019

14- عرضت الإدارة الوثائق المشار إليها أعلاه، والتي تضمنت معلومات حتى نهاية مارس/آذار 2019. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت الإدارة بعض الشرائح لدعم المناقشة حول احتياجات السحب الأربعين. واعتُبر

أن الوثائق قد تم استعراضها. وستقدم وثيقة السحب في الدورة القادمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها، بما في ذلك الملحق الأول المنقّح.

مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثالث والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

15- تمت الموافقة على مسودة جدول الأعمال دون أي تغييرات.

القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 (بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة، وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي)

16- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى رأي مراجع الحسابات الخارجي النظيف/غير المشفوع بتحفظات بشأن القوائم المالية الموحَّدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وبالنسبة للسنة المالية 2018، أكد مكتب المراجعة والإشراف والمراجع الخارجي على الفعالية التشغيلية لكل الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة، بالاقتران مع شهادة خارجية مستقلة من مراجع الحسابات الخارجي للصندوق.

17- وحدَّدت الإدارة العوامل الرئيسية المؤثرة على الوضع المالي للصندوق، والنتائج المبلّغ عنها، مؤكدةً أن الحالة المالية العامة سليمة، وأن إمكانية استمرارها على الأجل الطويل تُرصد عن كثب. وقُدِّمت تفاصيل إضافية عن تقلبات أسعار صرف النقد الأجنبي التي تؤثر على القوائم المالية، وعلى مختلف تدابير التخفيف من مخاطر العملة المعتمدة. ولوحظ أن مستوى السيولة في الصندوق في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2018 كان فوق الحد الأدنى الذي تشترطه سياسة السيولة. وتم التأكيد على أن أثر مصروفات إطار القدرة على تحمل الديون على الوضع المالي للصندوق، وأهمية حصول الصندوق على تعويض من الدول الأعضاء مقابل تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون يمثلان اعتباراً رئيسياً في الحفاظ على الاستمرارية المالية الطويلة الأجل. وأخيرا، أكدت الإدارة على أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 قد تم تنفيذه بنجاح.

18- وقدَّم مراجع الحسابات الخارجي تعليقاً موجزاً عن مجالات التركيز الرئيسية لمراجعة الحسابات لعام 2018. وقد تضمنت هذه كلا من إجراءات مراجعة الحسابات المعيارية (مثل تقييم صِحّة محاسبة القيمة العادلة لحافظة قروض الصندوق، وافتراضات الإدارة المستخدمة في تدوين الإيرادات)، والضوابط الأكثر تحديدا (مثل تقديرات مخاطر التدليس).

19- أحاط أعضاء اللجنة علما بالنتائج المالية، واستكمال تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9. وتم تقدير تحقيق رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظات في عام 2018. كما تم طلب معلومات مفصلة بشأن الخسارة البالغة 411 مليون دولار أمريكي التي سجلت في عام 2018. وأوضحت الإدارة بأن هذا يُعزى في المقام الأول إلى عاملين: خسارة صرف العملات الأجنبية غير المحققة البالغة 151 مليون دولار أمريكي بسبب تعزيز الدولار الأمريكي بالنسبة لحقوق السحب الخاصة، والعدد الكبير لمنح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية المقدمة، والتي بلغت قيمتها 206 ملايين دولار أمريكي.

20- وأخيرا، أشارت الإدارة إلى أن رسوم مراجعة الحسابات الخارجية، التي شهدت زيادة في عام 2018 بسبب الحاجة إلى إجراء عمل إضافي محدد كنتيجة للبدء بتنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9، ستنخفض في عام 2019 إلى 215 146 يورو (انظر الوثيقة AC 2018/149/R.6).

21- واعتبر أن القوائم المالية الموحَّدة قد تم استعراضها، وستُعرض على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة لإقرارها، قبل الموافقة عليها رسمياً من قبل مجلس محافظي الصندوق في فبراير/شباط 2020.

الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

22- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى أهمية معالجة القضايا الناجمة عن الآلية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون، والحاجة إلى ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق. وكانت الإدارة قد ناقشت خيارا محتملا مع المجلس يمكن تطبيقه على دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من أجل خفض نسبة موارد المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى 17 في المائة، مع الاحتفاظ بمستوى مرتفع من التيسير من أجل البلدان المؤهلة لتلقي منح إطار القدرة على تحمل الديون.

23- وعبّرت القائمة ألف عن دعمها للمقترح الذي أشارت إليه الإدارة للسماح بخفض نسبة موارد المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى البلدان المؤهلة من خلال استخدام معادلة. وعبر بعض أعضاء القائمة ألف، على الرغم من دعمهم وتفهمهم لضيق الوقت المتاح، عن بعض التحفظات حول الطريقة التي جرت بها المداولات حول هذه القضية، موضحين بأنه نظرا إلى أهمية الموضوع كان يُفضّل البحث في مجموعة أوسع من الخيارات المحتملة. ولم تكن القوائم الأخرى في وضع يسمح لها بالتعبير عن آرائها خلال الاجتماع. وأكدت بعض الدول الأعضاء على أهمية ضمان الدعم الكافي لأشد البلدان فقرا، والمواءمة مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتم التشديد بما فيه الكفاية على الحاجة لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق.

24- واعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2019 للموافقة عليها.

الأثر المالي لأصول القروض المستحقة ورسوم الخدمة المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون

25- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى أن إجمالي قيمة المشروعات المعتمدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بلغ حوالي 2.0 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2018، وأنه وفقا لاتفاقية إنشاء إطار القدرة على تحمل الديون ينبغي تسديد هذا الرصيد في الفترة من 2007 إلى 2058.

26- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

آلية مستدامة ماليا لإطار القدرة على تحمل الديون

27- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال وأكدت على أهمية معالجة القضايا المرتبطة بآلية إطار القدرة على تحمل الديون، وضمان الاستدامة المالية للصندوق. وبعد المناقشات التي دارت في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018، قامت الإدارة بتحديد آلية محتملة لتيسير عملية التعهد، كما يرد

في الوثيقة AC 2019/152/R.7/Rev.1، مع ضمان التعويض المسبق عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون. وستحاول هذه الآلية أن تخلق صلة أكثر قابلية للتنبؤ بين استساغة الدول الأعضاء لدعم البلدان الفقيرة والمدينة وقدرة الصندوق على تقديم التمويل لهذه البلدان. وتمت الإشارة إلى أن الآلية المقترحة سوف تسمح للبلدان بأن تساهم في: المساهمات الأساسية؛ والتعويض عن مشروعات إطار القدرة على تحمل الديون المعتمدة حتى نهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛ والتمويل المسبق لمشروعات إطار القدرة على تحمل الديون المستقبلية الموافق عليها من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وصاعدا.

28- عبّرت القائمة ألف عن تقديرها للإدارة، وعلى وجه الخصوص كبير الموظفين الماليين، على الوثيقة والجهود المبذولة للانخراط بصورة استباقية مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. كما عبّرت القائمة ألف أيضا عن دعمها لقيام إدارة الصندوق بوضع آلية بديلة لتوفير المزيد من القدرة على التنبؤ في التعويض عن مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون، وخيارات تمويل إطار القدرة على تحمل الديون مقدما ابتداء من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ولم تكن القائمتان الأخريان مستعدتين بعد لتقاسم آرائهما في وقت الاجتماع.

29- وسلط بعض أعضاء اللجنة الضوء على أهمية ضمان بعض المرونة، والحاجة إلى قيام مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنظر في قضية معايير الأهلية وفقا للقرار النهائي. ولم يكن هناك رأي موحد بين الأعضاء بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في حالة عدم قيام دولة عضو بتسديد المبالغ المستحقة للصندوق كنتيجة للالتزامات المقدمة فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون. وستحتاج هذه النقطة إلى مزيد من المناقشة على مستوى المجلس التنفيذي.

30- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدم إلى المجلس التنفيذي للاستعراض.

مقترحات لاتفاقيات قروض شركاء ميسّرة: فنلندا، والهند، وفرنسا

31- قدمت الإدارة المقترحات الثلاثة. ونقلت اللجنة للبلدان تقديرها على القروض السخية، التي تحمل شروطا ميسرة كبيرة.

32- واعتُبر أن الوثائق قد تم استعراضها، وستقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

التقدير الخاص للتصنيف الائتماني

33- قدَّمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، موضحة أهمية العملية الناجحة للتصنيف الائتماني كشرط أساسي لتعزيز أنشطة الاقتراض، وفائدته لس فقط فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق.

34- وعبّرت الدول الأعضاء عن تقديرها لجودة المعلومات وتمامها، والتي وفرت رؤية كاملة لنطاق، وعملية، والاستخدام المحتمل للتقدير الخاص للائتمان.

35- وأوضحت الإدارة أن عملية التصنيف كان يجري الاضطلاع بها كجزء من نهج الصندوق نحو تشكيل أكثر تعقيدا وأكثر اكتمالا لهيكليته المالية. ومن شأنها أن توفر للصندوق تقديرا موثوقا للملامح البارزة لمخاطره الائتمانية.

36- واعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

إدارة المخاطر المؤسسية

نتائج التقييم المستقل للمخاطر التشغيلية والاستراتيجية في الصندوق

37- قُدمت نتائج التقييم المستقل للمخاطر التشغيلية والاستراتيجية في الصندوق إلى اللجنة من قبل شركة Marsh Risk Consulting. وأوضحت النتائج أن الصندوق مؤسسة تشهد تعديلات على نموذج عملها من خلال توسع حضورها القطري؛ والتركيز على الشراكات الاستراتيجية؛ وتحري تعزيز الأنشطة الاقتراضية. وقد سعى التقييم لاستيعاب جوانب المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية، وتقدير مدى كفاية الملامح البارزة لمخاطر الصندوق. وتعلقت التوصيات الرئيسية بالحوكمة والثقافة؛ والتحديد الاستراتيجي لاستساغة المخاطر في الصندوق؛ وتحسينات السياسات والأدوات القائمة.

38- وعبّرت الإدارة عن الدعم العام للتوصيات، مشيرة إلى أن بعضها يحتاج إلى المزيد من النظر، وبعض المخاطر يحتاج إلى مناقشته بالتفصيل. وقد تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الدوائر برئاسة نائبة الرئيس لتكييف التوصيات مع سياق الصندوق. وقد كُلفت مجموعة العمل بمهمة تحديد بيان استساغة المخاطر في الصندوق وعرضه على المجلس التنفيذي للتقدير والتقييم. وستقوم مجموعة العمل أيضا بتزويد الإدارة بآراء بشأن خيارات لإنشاء هيكل حوكمة شامل، يشمل خطة عمل محددة زمنياً مع إجراءات تفصيلية للتطرق للتوصيات.

39- وسلّط أحد الأعضاء الضوء على الحاجة إلى التركيز على مبادئ الاستقلالية والفعالية لخطوط الإبلاغ، بالإضافة إلى الاتساق مع أفضل الممارسات. كما تمت الإشارة أيضا إلى الحاجة إلى أخذ جاهزية موظفي الصندوق ومدى كفاية الموارد في الاعتبار. وطلب الأعضاء من الصندوق أن يأخذ في الاعتبار نموذجه في اللامركزية عند تصميم الخطة التنظيمية لإدارة المخاطر المؤسسية، والتركيز على كيفية الحصول على تأييد وظائف الخط الأول، بما في ذلك المكاتب القطرية. كما أكدوا أيضا على أهمية تحديد استساغة مجدية للمخاطر لكامل المؤسسة. وحذّر أحد الأعضاء من فترة تنفيذ مفرطة في الطموح لاتخاذ الإجراءات الرئيسية لتحقيق هذا التغيير الجوهري في ثقافة المخاطر.

40- واعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للاستعراض.

لوحة المخاطر في الصندوق

41- عرضت الإدارة الوثيقة موضحة بأن اللوحة ضمّنت مقترحات ناشئة عن استعراض شركة Marsh، ومن لجنة مراجعة الحسابات. وتمت الإشارة إلى أنه يتم تصنيف المخاطر الآن إلى ثلاثة مجالات: الاستراتيجية، والمالية، والتشغيلية.

42- ورحّب أعضاء اللجنة بالورقة، وقدموا اقتراحات بغرض تحسينها، وطلبوا تقديم تحديث بشأن الوضع في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

43- واعتُبر أن اللجنة قد أحاطت علما بالوثيقة التي ستقدم إلى المجلس للاستعراض.

مسائل أخرى

44- عقدت اللجنة جلسة مغلقة مع مكتب المراجعة والإشراف والمدراء المعنيين لمناقشة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية بشأن اختيار متلقي المنح، وبعض الجوانب المحددة لمراجعة حسابات المكتب القطري والبرنامج القطري للصندوق في الصين.